مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الولايات المتحدة واستراتيجية احتواء العراق
اسم الكاتب: أ.م.د. حسين حافظ وهيب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6997
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 04:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الولايات المتحدة واستراتيجية احتواء العراق

الأستاذ المساعد الدكتور

حسين حافظ وهيب(*)

ملخص

بدأت ستراتيجية الاحتواء للعراق بعد عام 1958 واستمرت حتى الان لكن شكل الاحتواء قد تغير من احتواء مزدوج في حقبة الثمانينيات والتسعينيات الى احتواء اخر بمضامين جديدة نابعة عن فكرة الاخضاع او الاحتلال .

ان احتلال العراق في العام 2003 هو عبارة عن تنفيذ كامل لمخرجات استراتيجية امريكية جرى الاعداد لها قبل 9 نيسان 2003 بوقت طويل وحتى بعد خروج القوات الامريكية من العراق في نهاية عام 2011 م ا زال العراق يمر بمرحلة متقدمة من مراحل الاحتلال وليس مستبعدا ان تستمر هذه السياسة الى اجل غير قريب.

المقدمة:

ارتبطت استراتيجية الاحتواء بالتغيير الذي حصل في موازين القوى وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية والفراغ الذي احدثته، كما ترافقت مع الانهيار الاقتصادي الذي عانت منه القارة الاوربية وتحديداً الدول التي شاركت في الحرب ،وترافقت كذلك مع تنامي وصعود الاتحاد السوفيتي في العالم ،ومما زاد من مخاوف الولايات المتحدة ، اعتقادها بأن التناقض الجدلي بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي امرُ ربما يقود الى مواجهة مؤكدة قد تأخذ شكل الحرب المباشرة على شاكلة الحربين العالميتين الاولى والثانية، اذا ما لجأ السوفيت الى توظيف عوامل التناقض في النظام الرسمالي وهم يراقبو ذوبان ذلك النظام بفعل تلك التناقضات الكامنة فيه ،وهما الخيار ان اللذان يتطلبان المواجهة بسبل شتى ومنها السبل الاستراتيجية [1].

ولكل تلك الاسباب والمخاوف وضع جورج كينان في عام 1947م اسس وقواعد الاحتواء، وهي محاولة شاطرهُ فيها في ما بعد الرئيس هاري ترومان (1945-1953) لارساء قواعد ومرتكزات تلك الاستراتيجية في مواجهة الاهداف والنوايا السوفيتية الآخذة في الفاعلية والاتساع، وسياسة الاحتواء تلك ليست مختصة بجانب دون سواه فهي ترتكز على جوانب سياس تي واقتصادية واحيانا عسكرية، لذلك فان مضمون الاحتواء هو مضمون شامل ومتعدد الاساليب والوسائل،كذلك فان المرتكز الاساس للاحتواء يهدف اولاً الى تحديد نفوذ الخصم وايقاف تصاعد فاعليته على النطاقين الاقليمي والدولي لاسيما في مناطق الفعل الاستراتيجي وخاصة في القارة الاوربية والشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا فضلاً عن امريكا اللاتينية التي عدتها السياسة الامريكية الفناء الخلفي الحيوي لها، وتلك المناطق عُدت ايضاً المناطق الاستراتيجية الاكثر حساسية لمصالحها.

اما الامر الثاني فهو تحجيم دور الاتحاد السوفيتي او ايقاف جهوده الرامية الى السيطرة على دول العالم المختلفة والحاقها في الفلك الشيوعي لا سيما بعد بروز ثورات وسقوط انظمة موالية للغرب والولايات المتحدة على وجه التحديد في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، العراق ومصر وكوبا مثلاً، وهو ما عُد في حينه امراً في غاية الخطورة والتهديد .

تطورت سياسة الاحتواء فيما بعد واصبحت تعنى باكثر من طرف دولي لا سيما بعد حصول متغيرات دولية بدأها سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية وهو ما عُد نجاحا لاستراتيجية الاحتواء التي تطورت لتشمل اكثر من طرف دولي على وفق رؤية ومنظور الهيمنة الجديدة للولايات المتحدة على الشؤون الدولية ،ولان العراق ولاسباب متعددة عُد من الدول المستهدفة في تلك الاستراتيجية ،فهو معني بالتحول الحاصل في المهام الاستراتيجية الجديدة تلك التي حددها مؤتمر باريس بعد انتهاء الحرب الباردة، الذي انعقد في شباط 1990 وتم من خلاله تحديد المهام الجديدة لحلف شمال الاطلسي، واهمها مواجهة النظم الشمولية والتدخل في الشؤون الدولية على قاعدةمكافحة التسلط وحماية الحقوق والحريات الانسانية، وملاحقة التنظيمات الارهابية المتطرفة، الى غير ذلك من المهام الموكلة للاطلسي، ولان العراق قد اجتمعت فيه كل التوصيفات الجديدة لاسيما بعد ان اصبح نظاماً يهدد الاستقرار في منطقة الشرق

الاوسط ويدعم الارهاب من وجهة النظر الامريكية والاطلسية على حد سواء، لذلك اصبح الاحتواء كسياسة والحصر والتضييق كمنهج هما من ابرز السياسات المتبعة لاجل اسقاط نظامه وهو ما حدث في العام 2003م ومن ثم الاستمرار في سياسة الاحتواء على ما يبدو والى اجل غير مسمى ، من هنا تنبع اهمية الموضوع ومن هنا ايضاً ستتم معالجته وفق منهج التحليل النظمي ومن خلال:-

المحور الاول :- موقع العراق في الاستراتيجية الامريكية الشرق اوسطية.

بعد التحول الحاصل في البيئة الدولية وانتهاء مرحلة التوازن الدولي، تغيرت العديد من الاستراتيجيات الكونية التي كانت تبغي السيطرة على العالم وتهتدي بوحي نظرية قلب الارض لعالم الجيوبوليتكس البريطاني ماكيندر وكذلك بنظرية سيادة البحر للامريكي الفريد مارشال ماهان ، بفعل التغيرات التي حصلت في خارطتي العالم الاقتصادية والسياسية ، مما انعكس سلبا على هاتين النظريتين اللتين كانتا تتماهيان مع ما هو سائد في بدايات القرن العشرين ،ولأن التغير في معاني ومفاهيم الصراع متنوعة [1] كما ان ادواته هي الاخرى في حالة تبدل مستمر فقد تحول من صراع عسكري تديره الالة العسكرية فحسب، الى آخر تدير الكثير منه الشركات الاقتصادية العملاقة وتتسلح ليس بالقوة العسكرية فحسب بل توظف الحضارة والثقافة وحقوق الانسان والحريات العامة وغيرها من المداخل التي تسعى الى تحقيق مخارج اهمها فرض انماط جديدة من المفاهيم والتصورات بهدف السيطرة على العالم، لذلك فقد اصبح لزاما الانصراف عن هاتين النظريتين. فقلب الارض الذي كان يمثل الرمح ذ ا الثلاث شعب والتي تمثل ايران ر أسه، وما بين نهر الفولغا وسيبيريا قاعدته، لم يعد كذلك بالقطع بعد التغيرات الحاصلة في مفاهيم الثروات الاقتصادية الاستراتيجية، ومنها ليس النفط فقط، بل المناجم الغنية بالذهب واليورانيوم والمعادن الثمينة الاخرى.

لقد امتد قلب الارض ليشتمل على المشرق العربي برمته وعلى جزء مهم من القارة الافريقية التي تمتلك معظم المخزون العالمي من الثروات الاستراتيجية العالمية كالذهب واليورانيوم .من هنا ينبغي الانتباه الى ما تمثله مشكلة السودان التي انتهت بتقسيمه الى شطرين ، واسقاطاتها على الخارطة السودانية ،من اهمية كبيرة وخاصة في الجزء الجنوبي ضمن متغيرات نظرية قلب

الارض، ناهيك عن الخفايا التي لم تفصح عنها الاستراتيجية الامريكية في موضوعة احتلال العراق والدفع باتجاه تقسيمه وفقاً لمشاريع الفدرلة المتحقق منها وفي طور التحقق ، ثم محاولة البقاء فيه واحكام السيطرة عليه بوسائل شتى منها مخابراتية وامنية ولأطول فترة ممكنة، ففي العراق فضلاً عن مخزونه النفطي هناك مخزون هائل من المعادن والثروات الاستراتيجية الاخرى كالزئبق الاحمر نادر الحصول وخاصة في اهوار الحويزة جنوب العراق فضلاً عن المعادن الاستراتيجية الثمينة الاخرى في شماله وغربه .

لذلك اصبح التحول او التوسع في نظرية القلب ضرورة تمليها متطلبات التغير في الاستراتيجيات الاقتصادية والامنية الجديدة مع ما يرافق ذلك من ضرورات سياسية تتوافق مع تلك التغيرات.

واذا كانت نظرية سيادة البحر لماهان هي الاخرى صحيحة الى حد كبير في بدايات وحتى منتصف القرن الماضي الا ان التطور الحاصل في استغلال الفضاء للكثير من الاغراض ومنها العسكرية والامنية قد افقد نظرية السيادة البحرية جوهرها الحقيقي وقدرتها على الصمود امام نظريات التفوق الجوي او السيادة الجوية التي بامكانها شل حركة السفن الحربية البحرية خاصة بعد ان توفرت وسائل التوجية الدقيقة من الفضاء، ويمكن الاشارة في هذا الصدد الى ما افرزته حرب الفوكلاند في العام 1982م بين بريطانيا والارجنتين من نتائج مذهلة على صعيد حسم المعركة لصالح بريطانيا مما استوجب الانصراف عن نظرية سيادة البحر لماهان[Ð].

ولذلك فان استراتيجية الرئيس السابق بوش الابن(2000-2010) للبحث عن قواعد عسكرية سواء ثابتة او جوالة في مثابات عديدة في العالم كاوربا الشرقية ومنطقة الشرق الاوسط فضلاً عن القواعد المتواجدة في اوربا الغربية والدول الاسيوية الاخرى تمثل البديل النهائي لفقدان البحرية سطوتها وقدرتها على حسم السيطرة على العالم وليس العكس صحيحا .

من هنا ينبغي فهم التغاضي الامريكي الرسمي عن سياسات الرئيس الامريكي السابق جورج دبليو بوش في نشر المزيد من القواعد الصاروخية ليس بهدف تفادي الضربات التي يمكن ان تهدد الولايات المتحدة او حليفاتها من الدول الاوربية الاخرى، ولكن بهدف السيطرة على العالم على

وفق منطق التغيرات التي واكبت وتواكب التطور العلمي في المجالين الاستراتيجي والمجال الحيوي الجيوبوليتيكي .

فرغم كل اجراءات الرفض والامتعاض التي ابدتها وتبديها روسيا الاتحادية او سواها من هاجس التمدد الامريكي في فنائها الخلفي الا ان الرئيس السابق بوش كان ماضيا في مسعاه التخلي عن نظرية قلب الارض التقليدية وعن نظرية سيادة البحر بهدف السيطرة على العالم،وان خلفه الرئيس اوباما لم يتخل كلياً عن الاستباق لحماية الامن القومي الامريكي على وفق المتغيرات الحاصلة في مفاهيم الصراع الدولي التي اشرنا اليها، ووفق الموقع الجيوبوليتيكي للدول التي تعدها الاستراتيجية الامريكية مهمة لتحقيق تطلعاتها الكونية ، لذلك يصبح السؤال ضرورة معرفية غاية في الاهمية وهو- اين يمكن ان نحدد موقع العراق في الاستراتيجية الامريكية بشقيها الكوني والشرق اوسطي؟.هذا ما سنحاول الاجابة عنه في النقاط الآتية :-

اولاً:-اهمية العراق الدولية .

ليس بوسع المتتبع للشؤون الجيوستراتيجية للدول الا ان يعد العراق احد اهم مفاصل التحكم في منطقة الشرق الاوسط،ومن خلالها الى العالم، ليس لكونه بوصف ديك شيني نائب الرئيس الامريكي السابق بوش (يجلس على 10%من احتياطيات النفط العالمية)بل لانه:-

1:- يمثل انقطاع في خط الوصل الجيوستراتيجي بين قوات حلف شمال الاطلسي ومنطقة الخليج ومضائقها العالمية المهمة من جهة ،وايران واتصالها بالبحر الابيض المتوسط عن طريق العراق وسوريا من جهة ثانية .

2:- ان موقعه الفلكي حسب خطوط الطول والعرض العالمية يمثل اضافة نوعية اسبغت عليه صفة الجسر الجوي الرابط بين افريقيا وآسيا في قسمها الشرقي ،وبين دول الخليج واوربا عبر سوريا وتركيا ، والاهم من ذلك كله ان خط السويداء الكونية الزاحف من اوراسيا الى منطقة الخليج يعطي العراق اهمية استثنائية في النظريات الجيوبوليتكية الحديثة التي ترى (ان من يتحكم في نفط الشرق الاوسط يتحكم باقتصاديات العالم ومن يتحكم باقتصاد العالم يتحكم في العالم) .

3:- وبفعل موقعه في قلب الشرق الاوسط فانه يستطيع ان يقيم ذراع اً عسكرياً نووياً جيوستراتيجياً ممتداً من بحر قزوين الى البحر المتوسط بالتعاون مع روسيا من الشرق وايران في

الوسط وسوريا في الغرب، وهذا الذراع يشكل نقطة انقطاع في خط الوصل بين قوات حلف شمال الاطلسي في تركيا ومضيق هرمز في الخليج مرورا بالعراق ودول الخليج ، كذلك فان هذا الذراع يمثل اعاقة للحركة الاسرائيلية شمالاً عبرالبحر المتوسط وصولاً الى الحليف التركي ، ويعطي روسيا ولاول مرة ميزة التواجد في المياه الدافئة،ويوفر مراقبة دقيقة لحركة الحلف الاطلسي في اهم البحار الدولية. ومن ثم فان السيطرة المباشرة في العراق ستعطي القدرة على كسرهذا الذراع في نقطة الوصل الرابطة بين محوريه الشرقي والغربي وهو ما شكل الرؤية الاستراتيجية الصائبة لاحتواء العراق.

ثانياً:-اهمية العراق الاقليمية .

يمكن القول في هذا الصعيد ،انه ما من دولة وصفت في الفكر الاستراتيجي التقليدي والمعاصر مثلما وصف العراق، فالخليفة الثاني عمر بن الخطاب وصف العراق بانه (رمح الله في الارض وجمجمة العرب وتاج عزهم ومربض فرسانهم) وثم توالت التوصيفات الاستراتيجية الاخرى له من قبل كبار الاستراتيجيين في العالم، وتلك لعمري اسباب تجعل منه لاعباً اقليمياً محورياً فهو:

1:- موقعياً يقع في قلب الشرق الاوسط النابض وتحيط به معظم اطراف القوى الشرق اوسطية الفاعلة، وكونه يشكل مع ايران وتركيا ثلاثية اكبر القوميات فيه الفارسية والطورانية والعربية ممثلة بالعراق[Ò]، فضلاً عن انه يُعد مركز اشعاع ونقطة جذب لقومية رابعة كبيرة هي القومية الكردية وما تمثله حقوق تلك القومية المهضومة من حالات تحول خطيرة على مستوى التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

2- وموقعياً ايضاً فان التماس الجغرافي للعراق مع دول الخليج ودخول النفط العربي الاكثر تمركزاً في دوله كأهم مبررات التنافس الدولي ،والقلق الامريكي من نشوء قوة اقتصادية عربية قادرة على النهوض بمقومات دولة الوحدة العربية، لذلك تزداد اهمية العراق الاقليمية كلما جرى التفكير بامكانية خلق قوة دولية في اهم المناطق الحيوية في الشرق الاوسط تنافس الولايات المتحدة وتحد من هيمنتها الدولية،ومن هنا يمكن ان نفهم الاهمية الاستراتيجية في المنظور الامريكي لخلق بيئة اقليمية ضاغطة على العراق[Ó].

3- وهويمثل ايضاً الركيزة التي كانت يوما ما حائط الصد الاقليمي للاتحاد السوفيتي في ثلاثية حلف بغداد عام 1955م، واليوم ليس من قوة منافسة للولايات المتحدة في الشرق الاوسط سوى ايران، وبهذه المنافسة يعطي موقع العراق اهمية استثنائية للوجود الامريكي فيه، ويعيد اهمية حائط الصد ولكن هذه المرة لايران لمنعها من التماس مع حلفائها في الغرب سوريا ولبنان والمقاومة الفلسطينية، وسيعفي الموقع الجديد من مغبة مطالبة الحلفاء والأصدقاء بتقديم تسهيلات لوجستية ودعم سوقي لقواتها في حركتها المقبلة [Ô]، اذ لا يزال الموقف التركي من رفض دخول القوات الامريكية عبر الاراضي التركية قبيل غزو العراق عام 2003م يعزز الاعتقاد بضرورة التخلص من ضغط الحلفاء ، وبهذه الرؤية المتواضعة يمكن القول ان من الخطأ الاعتقاد بان سياسة احتواء العراق قد بدأت بعد غزوه الكويت، بل ان بداية سياسة الاحتواء له قد حصلت بعد خروجه من حلف بغداد ومن ثم اصدار القانون رقم 80 لسنة 1961م والقوانين الاخرى المتعلقة بتأميم النفط عام 1972م اذ عُد مهددا اقليمياً خطيراً للمصالح الامريكية ،وان اية سياسية عراقية مستقلة وفاعلة ستنعكس بارتدات اقليمية واضحة على المصالح الامريكية والغربية على حد سواء.

4- لأن الولايات المتحدة أصبحت قوة تعمل من داخل المنطقة وليس من خارجها، اذ وفر لها ذلك، الوجود المباشر في العراق، لذلك نستطيع أن نفهم التشدد الأمريكي في ملف طهران النووي والذي يقود بالنتيجة الى مشاغلة ايران لأطول فترة ممكنة وثنيها عن مباشرة مشروعها النووي حتى يتم التفرغ لها تماما بعد حسم ملفي سوريا وحزب الله وعدم التسرع في استعدائها لما تملكه من تأثير حقيقي على كلا الساحتين[Õ]. واخيراً يمنح الموقع الجديد القدرة الفائقة لمهاجمة ايران عبر اربعة محاور اساسية المحور الشمالي الشرقي ممثلا بالوجود الامريكي في افغانستان والمحور الشمالي الغربي ممثلاً بالوجود الاطلسي في تركيا والمحور الجنوبي الخليجي، وجميع هذه المحاور ذات قيمة سوقية محدودة اذا ما قورنت بالمحور الغربي العراقي الذي يتمثل في جوار حدودي يمتد لاكثر من 1300كم2 يستطيع ان يُقطع اوصال ايران في نقاط ضعفها الاستراتيجي المتمثلة بالعامل الجيواثني للقوميات الرئيسة فيها[Ö].

5:- يستلزم هدف حماية امن اسرائيل وضمان تفوقها الاقليمي من وجهة النظر الامريكية [ÎÍ]، تفكيك قوى الممانعة العربية والاسلامية على حد سواء، وعلى المستويين المحلي والاقليمي وقوى

الممانعة تلك ترتكز على محورين، الاول معنوي، ويتمثل في البناء العقائدي المنتج لثقافة الرفض للوجود الاسرائيلي في قلب الوطن العربي وصلابة الرفض العراقي للوجود الاسرائيلي في المنطقة العربية، يؤكده تاريخ العراق السياسي في هذا المجال، فقد تزعم جبهة الرفض لكل اتفاقيات التسوية مع اسرائيل وقاد حملة المقاطعة للنظام المصري السابق [ÎÎ]، ويبدو ان احد اهم اهداف احتلال العراق اسرائيلياً هو تفكيك قوى الممانعةتلك، وقد تحقق ذلك، وربما تنتقل تاثيراته الى سواه من البلدان العربية الاخرى كالذي يحصل الآن من فوضى سياسية عارمة تسميها الولايات المتحدة (الربيع العربي) لمشاغلة المجتمع العربي في همومه الحياتية وازماته الداخلية كجزء من استراتيجية الاحتواء للنظم العربية الجديدة والابقاء على واقع التنافر في الامة،اما الثاني فهو مادي، ويتمثل في اعاقة كل سبل التوجه الى التنمية المستدامة التي تقود الى الاكتفاء الذاتي وتؤهل المجتمعات العربية باللحاق بركب العالم المتقدم والوجود الامريكي في العراق قد حقق تلك المزية بامتياز من خلال تعطيل معظم برامج التنمية فيه واشغاله بالخدمات الضرورية لحياته اليومية كجزء من استمرار استراتيجية الاحتواء ،ان كل المزايا الجيوستراتيجية التي وردت آنفا تشكل بمجملها العوامل الأساسية التي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية الى قيادة ما اسمته التحالف الدولي لاحتلال العراق عام 2003 م، ومنذ ذلك الحين تواجه جميع دول الشرق الأوسط واقعا سياسيا وامنيا جديدا تدرك تماما انها لن تكون بعيدة عن تأثيراته مهما كان توصيفها في معادلات الممانعة او الاعتدال التي جرى بموجبها فرز الانظمة السياسية الشرق اوسطية جميعا بشكل عام، والبلدان العربية منها على وجه الخصوص،ويمكن ملاحظة التحول في الرؤية الامريكية من خلال التغيير الحاصل في النظم المعتدلة كمصر مثلاً واليمن ناهيك عن التحولات القادمة التي قد لا تستثني احداً، ان موقع العراق الاقليمي هو موقع متميز للاسباب التي بينا ولذلك كان لا بد وان تمارس بشأنه الاستراتيجيات المطلوبة للاحتواء ومن ثم الاحتلال والضم للحضيرة الامريكية، حتى لو تطلب الامر حد التضحية بالارواح والاموال التي تجاوزت خلال المرحلة الممتدة من عام 2003 والى نهاية العام 2008 ثلاثة ترليونات دولار بوصف جوزيف ستيغلتز ولينـدا بيلـمز [ÎÏ].

6 – يساعد الوجود الامريكي في العراق في توسيع القواعد العسكرية الامنة في دول تابعة في قلب منطقة حيوية وفي ذلك تطويق كامل لمنطقة الشرق الأوسط من الشمال أما الجنوب فيتولاه الكيان

الصهيوني في ما قام به من جهود موازية في هذا الإطار وذلك من خلال تعاونه مع ارتيريا واثيوبيا في استهداف دولتين عربيتين هما السودان والصومال ،وبلدان أفريقية أخرى في تطبيق لعقيدة الأمن الصهيونية ، وينتظر أن يلتحم هذا الحلف مع أحلاف أمنية أخرى جرى الإعداد لها خاصة في مناطق آسيا الوسطى وبحر قزوين وشبه القارة الهندية ، حيث شاركت أطراف إقليمية أخرى مثل الهند والحكومة الأفغانية ، وعدد من حكومات دول وسط آسيا[ÎÐ].

المحور الثاني :– دور النفط في استراتيجية الاحتواء

ما من شك ان النفط ومنابعه في العراق قد شكلت الهدف الكبير الذي تسترت خلفه معظم الأسباب والدوافع المعلنة للاحتواء ومن ثم الاحتلال ، ليس معنى ذلك ان الاحتلال قد حصل بسبب النفط فقط رغم انه سلعة استراتيجية قادرة على تحقيق اغراض تنموية وسياسية وامنية شتى، يمكن ان تساهم في تغيير موازين القوى في المنطقة والعالم، وهو ما يخيف القوى الكونية الكبرى ،بل لان العراق جزء من مجرة كونية هائلة ينبغي السيطرة عليها بشكل كلي، ولا ينبغي اهمال البعض من اجزائها الاساسية، بوصف هارولد ايكس وزير الخارجية الامريكية الاسبق، ففي رسالة بعثها الى الرئيس الامريكي الاسبق روزفلت يقول فيها (ان الشرق الاوسط مجرة كونية هائلة من حقول النفط لا يعرف لها احداً نظيراً في الدنيا ، والسعودية هي بمثابة الشمس في هذه المجرة فهي اكبر بئر بترولي في الشرق الاوسط وملكها ابن سعود يريد شيئين : مالاً يصرف منه وضماناً يكفل استمرار العرش في اسرته ويجب على الولايات المتحدة ان تمنحه هذين الشرطين)[ÎÑ]. ذلك الوصف كان بالامس، اما اليوم فالعراق هو شمس منطقة الشرق الاوسط باحتياطياته النفطية المؤكدة التي تتجاوز السعودية او سواها من دول المنطقة، لذلك فان الادارات الامريكية المتعاقبة كانت حريصة على تبني نهج استراتيجي ثابت تمثل او تجلى في مشروع الرئيس الامريكي الاسبق جيمي كارتر لانشاء قوة للتدخل السريع الغرض منها حماية آبار النفط وتأمين سلامة خطوط الامداد الرئيسة لمصادر الطاقة سواء للغرب على وجه العموم والولايات المتحدة على وجه الخصوص، وطوال الاشهر التي سبقت الاحتلال الامريكي للعراق في العام 2003م دأب العسكريون الامريكيون على ادراج خطة مفصلة لاحتلال حقول النفط في العراق وحمايتها، خوفاً من تكرار ما حصل في العام 1991م يوم اقدم النظام العراقي السابق على احراق آبار

النفط في الكويت ابان حرب الخليج الثانية[ÎÒ]. ففي شهر كانون الاول ديسمبر 2002م كشفت وزارت الدفاع والخارجية الأمريكيت ان بعضاً من هذه الخطط، اثناء الاجتماع الذي عقد في العاصمة الامريكية مع المعارضة العراقية حينذاك ،وقد عُرضت افكار تتعلق بحماية حقول النفط العراقي، وعُد هذا الموضوع من المواضيع الاساسية في خطة الاحتلال وأُعطي الرقم واحد من بين الخطط الاساسية للاحتلال[ÎÓ]، هذه الأولوية تتماهى مع ما ذهب اليه لورنس كروب المساعد الاسبق لوزير الدفاع الامريكي عام 1990م (لو كانت الكويت تزرع جزراً لما اهتممنا على الاطلاق بتحريرها)[ÎÔ] وقد سبق لشركات متعددة الجنسيات من امريكية وبريطانية وروسية وفرنسية ان اعدت دراسات وبحوثاً واستبيانات شبه سرية لامكانية اتاحة فرص استثمارية توفرها ثروات العراق النفطية العملاقة.

ولكن في الوقت نفسه ولاغراض التمويه دأبت الولايات المتحدة وبريطانيا على الاعتراف بان تلك الاعتبارات واقصد النفطية ليس لها دور في الحرب على العراق، اذ اعلن وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني الاسبق مايك اوبراين في 22 كانون الثاني 2003م (ان الاتهام بان حافزنا هو الطمع ومحاولة السيطرة على موارد النفط العراقي هي محظ هراء)[ÎÕ].

كذلك فان وزير الخارجية الامريكية الاسبق كولن باول ينحى بنفس الاتجاه في القول (ان نفط العراق ملك للشعب العراقي ومهما تكن نوع الوصاية التي ستوجد .....فسوف يحفظ هذا البترول ويستخدم من اجل الشعب العراقي ولن يستغل هذا البترول لاغراض الولايات المتحدة)[ÎÖ] يستدرك ما قال عندما سئل في مؤتمر صحفي عما اذا كانت الشركات الامريكية ستشغل حقول النفط في العراق بالقول انه لا ليس لديه رد على هذا السؤال.

ولا يبدو مستغرباً في هذا المجال ما ذهب اليه ديك شيني نائب الرئيس الامريكي السابق جورج دبليو بوش وبعض المقربين منه من المحافظين الجدد في القول بضرورة استخدام البترول العراقي لتغطية نفقات الحرب ويقصد هنا الحروب الامريكية القادمة..

ورغم ان البعض قد اشار الى ان غزو العراق سيكلف دافع الضرائب الامريكي مبلغاً يصل الى 200بليون دولار لكن مطالبة وفد من الكونغرس الامريكي الحكومة العراقية في ما بعد بضرورة تحمل نفقات الحرب في العراق دالة من دلالات التنصل الامريكي من كلفة الحرب، وهي احدى

الدلالات على اهمية النفط في موضوع الحر وب وتحديدا اهمية العراق النفطية،اذ لو كان العراق مُصدراً للتمور والخضروات لما تحملت الولايات المتحدة وزر احتلاله [ÏÍ].

لذلك كان سعي الشركات النفطية الكبرى هالبيرتون مثلاً لزج الولايات المتحدة في حروبها الشرق اوسطية التي تؤجج نارها المؤامرات التي تفوح منها رائحة البترول هي احدى اهم الاسباب الدافعة لتلك الحروب مع ملاحظة ان الكثير من الساسة الامريكيين في مرحلة بوش الابن هم ممن يمتلك اسهم مهمة في تلك الشركات ديك شيني وبوش الابن وكوندليزا رايس مثلاً ،اذ توظف هاليبرتون لوحدها 85000 شخص في مائة دولة من الدول النفطية وهو وجود لايمكن تمييزه عن وجود الحكومة الامريكية [ÏÎ]. كما ان مواصلة بعض المهتمين بالشؤون النفطية في العالم بطرح السؤال الذي بدا عليه الرد بديهياً ومنطقياً قبل مرحلة غزو العراق وهو(هل شهوة النفط العراقي هي ما يسير السياسة الامريكية ضد نظام صدام حسين) [ÏÏ].

فكانت الاجابة بالايجاب ،وهو ما اكده الخبير النفطي العالمي انتوني سمبسون في القول ان شركات النفط تزداد رغبة في الوصول الى العراق كلما احست بالقلق على سلامة امداد اتها النفطية من العربية السعودية ،والعراق بثرواته النفطية الهائلة يمثل بديلاً مغرياً للامدادات النفطية من المملكة العربية السعودية المهددة من قبل الاصولية الاسلامية. [22]وهنا ينبغي الاشارة بوضوح الى (التقسيم السري)الذي اشار له وزير الخارجة الاسبق هارولد ايكس كما اوضحنا سابقاً، وهو سياسة جديدة تجاه المملكة العربية السعودية تُعطي الاماكن المقدسة للسعوديين والنفط للامريكيين. مقابل الابقاء على نظم الخليج قائمة دون ان تمسها رياح التغيير في المنطقة العربية، ويمكن الاستدلال على ذلك في دعوة العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيزلاقامة دولة خليجية اتحادية تضم دول الخليج الستة تفادياً للتغيير القادم، لذلك يمكن القول في ضوء ما تقدم ان السبب الحقيقي وراء احتلال العراق هو الرغبة الامريكية الجامحة الى استبدال او ايجاد بديل مناسب عن المملكة العربية السعودية التي تزداد عداءً للعراق ،لانها تشعر بانه بعد عام 2003 م اصبح المنافس الجاد لها في العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية، وانه قد يتجاوز الموقع الاقليمي الذي كانت تسعى اليه النظم العراقية السابقة الى موقع دولي متقدم وجديد ،وانه البديل لمكانتها النفطية في العالم وكموطئ قدم نفطي مهم لكل الشركات النفطية العاملة في المملكة والقوى

الكبرى المتنافسة في الشرق الاوسط،وان ما يدفع الولايات المتحدة للسعي الى احتواء العراق هو الحاجات الاستهلاكية المتزايدة من النفط مقارنة بمخزونها الاستراتيجي ، ولنتذكر في هذا المجال حجم الاحتياطيات النفطية للولايات المتحدة الامريكية التي بلغت مع مطلع القرن الجديد بحدود 22 مليار برميل لا غير، وهذا يشكل 2% فقط من مجمل الاحتياطي العالمي من النفط، وهذه النسبة هي في حالة تناقص مطرد رغم امتلاكها أحدث الأساليب والمعدات التكنولوجية وتوافر القدرات الاستثمارية لديها الأمر الذي يحول الولايات المتحدة الأمريكية الى أكبر المستوردين للنفط في العالم بعد عشرين عاما من الان وبواقع استيراد 2 من كل ثلاثة براميل منتجة عالميا بسبب التوقعات التي تشير الى ارتفاع مخيف في معدلات استهلاك النفط فيها للفترة المذكورة بنسبة تزيد عن 50% على معدلات الاستهلاك الحالية وهذا يعني بلغة البراميل من 24,4 الى 37,1 مليون برميل يوميا [ÏÐ]. وبسبب من محدودية قدرات المنتجين في الخليج العربي على تلبية هذه الحاجة المتصاعدة للنفط في العالم عموما وفي الولايات المتحدة الامريكية خصوصا لم يكن هناك بديل مضمون للاطمئنان سوى في السيطرة على أكبر الاحتياطيات النفطية في المنطقة والتي يمتلكها كل من العراق وايران، والتي لا تزال خارج متناول يدها الى حيز السيطرة المباشرة وهو ما تسعى اليه الولايات المتحدة دون تأخير،لا سيما وان هناك اتفاقا في الآراء المتخصصة على حقيقة امتلاك العراق لأكبر خزين من النفط في العالم حيث يبلغ حجم الاحتياطيات المثبتة على وفق الأرقام الرسمية الأخيرة لوزارة النفط العراقية والمعتمدة من قبل معظم المراجع النفطية المختصة عالميا ما مقداره 112 مليار برميل[ÏÑ]، أما حجم الاحتياطيات المحتملة فهناك تباين في تخمينها الا أن الرقم يزيد في كل الأحوال عن 200 مليار برميل يمكن تحويل جزء أساسي منه لا يقل عن 50% الى احتياطيات مثبتة[ÏÒ].

هذا الى جانب أن هناك مناطق واسعة في العراق كالصحراء الغربية لم تجر لها أي عملية استكشاف في السابق فضلاً عن التطوير المحدود للحقول المكتشفة في شمال غرب العراق، وبشكل عام يقدر المختصون حجم الاحتياطي الثابت الذي يمكن استخراجه من الحقول المكتشفة حتى الآن والبالغة 73 حقلا أكثر من 140 مليار برميل وفقا لما هو متوافر من

احصاءات ومعلومات ومعايير عالمية في حين يقدر حجم الاحتياطيات المحتمل ة[ÏÓ] في ما بين 280-360 مليار برميل.

وهكذا يمكن القول بان استراتيجية احتلال العراق كانت تتضمن :-

1-السيطرة على أهم منابع النفط في إقليمه وهي المنابع العراقية والسيطرة على خطوط نقل النفط من آسيا والخليج إلى أمريكا الشمالية وأوربا.

2- إن واشنطن تعتمد في مخططها على مرتكزات ثلاثة يشكل النفط عمودها الفقري وهو ما دفع بالإدارة الأمريكية للرئيس السابق بوش الابن إلى الإصرار على احتلال العراق دون شرعية الأمم المتحدة، إذ يرى مخططو الاقتصاد الأمريكي إن الهيمنة على إمدادات النفط في المنطقة سيجنب الولايات المتحدة الأزمات والمشاكل الاقتصادية في المستقبل.

من هنا نهج صقور الإدارة الأمريكية السابقة في استغلال المخاوف الاقتصادية المتوقعة لتمرير المرتكز الأول وهو :ضمان المصالح الأمريكية الاقتصادية المنافسة في العالم الصناعي الأول بالسيطرة على النفط في كلا المنطقتين الواعدتين في العالم: الشرق الأوسط عن طريق احتلال العراق واسيا الوسطى انطلاقا من أفغانستان [ÏÔ] فوضع اليد الأمريكية على ثروة العراق النفطية المقدرة ب 112 مليار برميل يعني التحكم بما يعادل ربع احتياطي النفط العالمي وذلك تحسبا لنقص في موارد الطاقة قد يعرقل المشروع الإمبراطوري خصوصا أن احد التقارير تُشير الى تزايد الحاجة النفطية الاستهلاكية في الولايات المتحدة بالارتفاع من 52 في المئة عام 2001 إلى 66 في المئة عام 2020م[ÏÕ].

تتضمن الخطة ايضاًعملية كبيرة لإعادة ترتيب خارطة الخليج العربي والجزيرة العربية وإيران وإنشاء إقليم نفطي متصل وتابع لإدارة واحدة ولخطة واحدة ولإرادة واحدة ويضم الإقليم مصادر الطاقة وهي النفط والغاز الواقعة في العراق والجزيرة العربية والخليج العربي والاحواز من إيران وهي مركز النفط الإيراني[ÏÖ].

3.بإنشاء إقليم النفط تريد أمريكا تأمين حاجتها منه من جهة واحتكار منابعه من جهة ثانية وصولاً لجعل القرن الحالي قرنا أمريكيا وإخضاع كل الدول الأخرى عبر الابتزاز النفطي بالدرجة الأولى، والرغبة في الاستئثار بورقة ضغط اقتصادية وسياسية مصيرية يطلق عليها جوستن بودر

تسمية "الفيتو النفطي الكوني "، هذا الحلم القديم الذي يوشك أن يتحقق هو الذي ظل هدف صناع القرار الأميركي منذ السبعينيات [ÐÍ]. ولكن إنشاء هذا الإقليم يتطلب تقسيم العراق وإيران والسعودية واقتطاع مناطق النفط فيها ودمجها في منطقة واحدة وما يجري الآن يؤكد أن الحملات على إيران تارةً وعلى السعودية تارةً أخرى رغم كل ما تقدمه الأخيرة لأمريكا من عون إنما يهدف إلى تمهيد البيئة لتقسيمها،كذلك فان تشجيع أمريكا لإيران والعراق في انتهاج سياسة معادية للسعودية مثلما تنتهج السعودية وبدفع امريكي سياسة معادية للعراق وايران انما ينطوي على هدف تشكيل البيئة المناسبة لاقتطاع منطقة الاحواز من ايران ومنطقة شرق السعودية وضمهما الى إقليم النفط الامريكي المقترح وهو ما يُعد النموذج المتميز في سياسة الاحتواء المزدوج الحالية والتي هي امتداد السياسة الاحتواء المزدوجة السابقة.

وفي ضوء ما تقدم يبدو إن استراتيجية احتواء العراق ومن ثم احتلاله كان هدفها الأساس السيطرة الأمريكية عليه وإعداده كجزء من مشـروع كوني يرتبط بالمحتوى الاستراتيجي العام الذي يحكم توجهات السياسة الأمريكية على وفق وسائل محددة .

ومثلما يذكر جيف سيمون في كتابه عراق المستقبل لقد كانت حرب عام 2003 في جزئها الاعظم حرباً على البترول بامتياز.

واذا كان البعض يُجادل بانه من التبسيط المفرط القول بان هذه الحرب كانت بسبب البترول فما هي الدوافع الاستراتيجية الاخرى التي تتستر خلفها الولايات المتحدة في احتلالها للعراق؟.ربما الاعتقاد بان للعراق دوراً في استراتيجية التغيير في الشرق الاوسط التي بانت ملامحها بشكل واضح هو الهدف الآخر؟ وهو ما سيحاول المحور الآتي الاجابة عنه.

المحور الثالث– ما بعد الاحتواء– هل هناك دور للعراق في استراتيجية التغيير في الشرق الاوسط ؟.

للاجابة عن هذا السؤال ينبغي مراجعة السياسات الامريكية بعد 9-4-2003م المراجعة تبدأ من تحويل مشروع تفكيك وانهاء اسلحة الدمار الشامل بموجب القرارات الدولية 687لعام 1991م والقرار 1441لعام 2002م الى مشروع انهاء واسقاط القوة الدفاعية والامنية العراقية في سابقة تؤشر قيمة المقولة السوقية التي لا تسمح بوجود جيشين على ارض واحدة،

الاسقاط تم بافراط مذهل اذ تم تدمير جميع الاسلحة التقليدية التي يمكن ان تشكل بنية ارتكازية لكل جيش في العالم ، ثم اعيد بناء المؤسسة العسكرية بهيكلية مفرطة في التواضع اذ اعيد استيراد الاسلحة التقليدية التي تم تدمير الصالح منها، ومن مناشئ شرقية بالية في القدم فتحولت القوة الدفاعية العراقية الى قوى امن داخلي غير قادرة حتى على ضبط الحدود ورد التجاوزات لقوى الاقليم الاخرى، ومن ثم تم اخضاع الامن الوطني العراقي الى جدلية الحماية الخارجية واسقاطاتها الداخلية، وبمنظور راجع تحولت الدولة العراقية من مهدد اقليمي الى دولة مُهددة حتى من قبل اضعف دول الجوار (الكويت مثلاً).وتلك الرؤية تمثل امتداداً لسياسة الاحتواء .

هذا النموذج من الدول المفككة يمكن ان يصلح نموذجاً لدول المنطقة الاخرى خاصة منها ذات الثقل الاستراتيجي (مصر وسوريا) في المشرق العربي (وليبيا وتونس) في المغرب العربي ومن ثمَّ فليس هناك مجال للتفكير في اعادة بناء دولة شرق اوسطية قوية عسكرياً يمكن ان تؤهلها قوتها العسكرية الافلات من القبضة الامريكية على شاكلة ايران مثلاً[ÐÎ].

ان نموذج الدولة الفيدرالية القائمة في العراق على الاساس العرقي في الراهن والقابلة للتحول الى الفدرلة الطائفية في المستقبل، يمكن ان تكون نموذجا فذاً في القضاء على الدولة المركزية القوية القادرة على احياء فكرة التوازن الاقليمي الذي حققت فيه اسرائيل وايران طفرة نوعية على جميع دول المنطقة، هذا النموذج الجديد من الدول الشرق اوسطية،سيتميز بصراع اثني طائفي يمتد بتداعياته بشكليه الافقي والعمودي على معظم الدول العربية، وربما سيكون بداية سليمة لعمليات تقسيم جديدة احياء لفكرة تجزئ المجزأ على قاعدة سايكسبيكوية جديدة، تعطي مكانا متميزاً للخصوصيات القومية والطائفية ،على قاعدة حقوقية انسانية لا تقيم وزناً للخصوصية الوطنية او ضرورات التعايش الانساني، نموذج العراق الفيدرالي يمكن ان يعمم على كل من مصر وسوريا والسعودية، وهو نموذج فذ في اضعاف قوى الاقليم الكلية لصالح القوى الدولية بعد ان تتحول تلك الدول الى بؤر صراع وتنافس محلي كالذي يجري في العراق على مستوى الاحزاب السياسية، وعلى مستوى الصراع بين الاقليم والمركز.

ويمكن الاستشهاد بالنموذج العراقي في قراءة لكتاب نهاية العراق الصادر في العام 2006م للسفير الامريكي الاسبق في كرواتيا بيتر جاليبرت بعنوان (نهاية العراق)، ورغم ان هذا الكتاب قد

احتوى على العديد من الاخطاء والمغالطات، يعود البعض منها لاسباب تاريخية، والبعض الاخر لاسباب تتعلق بعدم الاحاطة بطبيعة المجتمعات الانسانية، لكن اعادة قراءة الكتاب، وما ورد في بعض فصوله، ربما لا تخلو من فائدة، لا سيما في مجال التذكير بان تقسيم العراق هدف يخدم استراتيجية الولايات المتحدة، خاصة بعد صدور قرار الكونجرس الامريكي غير الملزم بتقسيم العراق.

حيث يرى الكاتب ان العراق الموحد قد ذهب دون رجعة ومثلما كتب الامريكيون شهادة وفاته بعد 9-4-2003 فهم اليوم معنيون باستصدار شهادة ميلاد دويلاته الثلاث.

ويبدو ان الكاتب كان على دراية بمشروع تقسيم العراق بحكم كونه احد اعضاء لجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس في فترة الثمانينيات والتسعينيات، تلك الفترة التي ظهرت فيها فكرة تقسيم العراق على اسس طائفية وعرقية من خلال ما كان يسمى استراتيجية (اسرائيل) في القرن القادم، وما سبقها من نغمة اعادة رسم خارطة الشرق الاوسط ليس على وفق ما ورد في سايكس بيكو بل تماشيا مع رؤية تجزيئ التجزئة .

ورغم ان الكاتب كان يشير الى استدراكات تاريخية شديدة التبسيط وخاصة في عرضه لتاريخ العراق حين يقول (لقد كان بلدا مقسما الى ثلاث ولايات وظل كذلك حتى العهد العثماني قبل ان توحده بريطانيا بعد الحرب العالمية الاولى).

لكنه تغافل ربما عن جهل ان ادارة الولايات الاسلامية والتي هي في الواقع صورة متقدمة لللامركزية الادارية ،هي ليست اسلوبا للتجز ئ ، ولو شاءت الظروف ان تبقى البلاد الاسلامية بعيدا عن السيطرة الاوربية لما كنا قد احتجنا الى العودة لاعادة التقسيم مثلما تقترحه الولايات المتحدة ÐÏ، وهو ما يتشبث به الكاتب كاستنتاج غاية في التبسيط يشير الى ان تقسيم العراق لصالحه وليس لصالح عدم استقراه. والجميع يعرف ان تقسيم البلاد ش يء واسلوب ادارتها عن طريق اللامركزية شيء آخر.

وفي فكرة التماثل بين يوغسلافيا والعراق يذهب الكاتب بعيدا بآرائه فيقول،ان كلا الدولتين تتماهيان في التباين العرقي والمذهبي وان ذلك لوحده كافٍ لتقسيم العراق على ذات الاسس التي تم بموجبها تقسيم يوغسلافيا السابقة ، فالاكراد لا يقلون عن الكروات ولا حتى عن الفلسطينيين

من حيث استحقاقهم للاستقلال، واذا كان من الشيعة من يريدون اقامة دولتهم فعلى اي اساس ننكر عليهم هذا الحق[ÐÐ].

واستكمالاً لذلك يشير مقال نشرته صحيفة لوس انجلوس للكاتب الصهيوني نعوم ليفي في القول(على الرغم من كونه رمزياً فان مشروع القانون غير الملزم بتشكيل حكومة لا مركزية مقسمة بين الاكراد والسنة والشيعة يلقى تأييداًقويا من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الامريكية)[ÐÑ].

وهو ما يؤكد السجال الدائر حول الكيفية التي سيتم بها سحب القوات الامريكية ، والرغبة في بقاء وجود ثابت في العراق بشكل دائم لضبط ايقاع الاوضاع الداخلية والتحكم بها لاجل غير منظور .

يقول ليفي ايضاً (ان مشروع القانون غير الملزم الذي تقدم به السيناتور جو بايدن فاز بنسبة واسعة من تأييد الحزبين له ومروره بنسبة 75%الى 23%، وضم المؤيدون له 26 جمهوريا و47 ديمقراطيا واثنين من المستقلين)[ÐÒ].

ويذكر ليفي ان المقترح نفسه الذي تقدم به بايدن كان قد رفضه الرئيس السابق بوش قبل اكثر من سنة ونصف على اقتراحه كونه يمثل وصفة غير قابلة للتطبيق وغيرمسؤولة لتفتيت العراق الى حطام مبعثرة .

وقد عاد هذا المشروع مجددا الى الظهور ولكن بتكييف جديد يفضي الى تسوية سياسية قائمة على اساس اقامة فيدراليات او نظام فيدرالي منسجم مع وصفة الدستور العراقي الذي يسمح بانشاء المناطق الفيدرالية طبقاً لاماني الشعب العراقي وقادته. وهو ما تحاول محافظةصلاح الدين وديالى المطالبة من خلاله باقامة اقاليم جديدة .

المفاعيل السياسية المتعلقة سواء بالتقسيم او الفيدرالية هي محاولة لتطبيق استراتيجية امريكية شاملة في المنطقة تسميها (التقسيم الناعم) الذي جرى الحديث عنه سابقاً، وهو تقسيم فئوي محاصصي سلطوي موزع بمسطرة فرز حادة وشديدة الدقة يؤسس لتوازنات مستقبلية قلقة تهي ئ لاندلاع الصراع في اية لحظة طبقاً لتناقض المصالح بين الفئات السلطوية في المجتمع، وكان العراق بين الاعوام 2006-2007م مثالاً واضحاً. ان نموذج الميليشيات والفصائل المسلحة التي نشات

بعد عام 2003م وتسببت في عمليات التهجير والقتل المنظم والتطهير العرقي يمكن ان تكون نموذجا للمليشيات التي تقود حرباً منظمة ضد انظمتها في بعض الدول العربية، وهذه الميليشيات التي رفعت السلاح بوجه اعتى النظم الديكتاتورية لا يمكن لها ان تركن الى الحلول السلمية في قادم مشكلاتها الوطنية وستظل ترفع السلاح كلما ظهرت ازمة او تبلور موقف مهدد ةً بذلك السلم الاهلي والامن الوطني، على شاكلة ما هو حاصل في العراق وافغانستان والصومال، وهذا النموذج من الصراع يمكن ان يجير لصالح قوى خارجية اقليمية كانت ام دولية، وفي اية مرحلة من مراحل الصراع وما هو حاصل في ليبيا الآن نموذج واضح.

ومن ثم فان بوابة التغيير في الشرق الاوسط التي انفتحت على مصراعيها للسماح للمليشيات المسلحة بمقاومة السلطات المحلية واسقاطها، يمكن ان تمثل نموذجاً لقوى التهديد المستقبلية لشل الاستقرار في دول المنطقة .ومن شأن ذلك ان يقلص من فرص التفاؤل بوجود واحلال نظم او بدائل نظمية لامتصاص اسباب العسكرة والتسلح الاجتماعي، وخلق بدائل لاحتواء هذه الحالة على الاقل في المنظور الراهن. وفي ضوء ما بينا ستنعدم القدرة على بناء مؤسسة عسكرية لها عقيدتها واستراتيجيتها الضامنة للامن الوطني، و من ثم ستنعدم الجهود التي تحدد طبيعة المهددات الوطنية وستنتقل تلك المهددات من الاطار الخارجي الى الاطار المحلي فتتحول المؤسسة العسكرية الدفاعية الى مؤسسة امنية للحفاظ على السلم الاهلي دون الالتفات الى المخاطر الخارجية فتتوفر فراغات امنية في مناطق فعل استراتيجي مهمة مما يسمح لقوى خارجية بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول التغيير ، وما يحصل في العراق اليوم من تهديدات ايرانية وتركية وكويتية، هي نموذج لما سيحصل في نظم التغيير القادمة .لذلك ستتوفر اسباب وضرورات عملية لتنشئة بيئة مجتمعية تصالحية تحقيقاً للسلم الاهلي، وهذه البيئة لا يمكن تحقيقها بسهولة في ظل مجتمع صراعي سلطوي على الاقل في المدى المنظور و من ثم سوف لن يبقى شيئ للاثر الديمقراطي الذي تسلحت به موجة التغيير العاصفة سوى صناديق الاقتراع في ظل ما سيطرحه مشروع المصالحة الوطنية من مساومات محاصصية على السلطة السياسية، وما يجري في العراق هو نموذج قادم لدول المنطقة. ومن شأن ذلك ايضاً استهلال ظاهرة الاصطفافات العرقية والطائفية على المستويين الاجتماعي الذي ستعكسه بوضوح صناديق الاقتراع، بين القوى والتيارات السياسية، الصراع

القادم سياسي وهو بين اقوى تيارين هما التيار العلماني الذي ينشد التغيير على الطريقة الغربية والتيار الديني الاصولي الذي يتسلح بالعقيدة الدينية وينشد التغيير على القواعد الاصولية .وفي ظل هذه البيئة الصراعية افقياً وعموديا ستنشغل التنظيمات الدينية السياسية التي تناشز المشروع الامريكي الصهيوني في المنطقة وستكون الدولة اكثر انشغالاً بمشكلاتها الداخلية، وعند ذاك ستتفرغ الولايات المتحدة لاجراء معمارية جديدة لنظم الشرق الاوسط دون استبعاد النموذج العراقي وقابليته للتطبيق كلما كان ذلك ممكناً.ان الاندفاع صوب التأسيس لنظم دينية سياسية سيوفر ويعمق مشاكل اجتماعية سياسية اقتصادية خطيرة وستتزايد وفقاً لذلك اعداد المستبعدين من السلطة مثلما جرت العادة في النظم السابقة ، وتزداد كذلك اعداد العاطلين عن العمل والمحبطين نفسياً من حملة السلاح لمقاومة النظام ، فيتفشى العنف السياسي المسلح المدعوم دعائياً كسباً لمعركة الولاء بين الفقراء والمعدمين وبين المترفين من طلاب السلطة، وستواجه دول التغيير الشرق اوسطية اجيالا من الاسر المفككة التي تتزايد اعدادها كلما تزايدت شدة المواجهة بين السلطة والمجتمع ولعل برامج الفضائيات التي تستضيف عوائل المحرومين على شاشات التلفاز هي احدى الوسائل الدعائية لنموذج التأزيم بين السلطة والمجتمع[ÐÓ].

يمكن ان يمثل النموذج العراقي في التفكيك والمشاغلة نجاحاً كبيراً، ففي دولة نفطية يتجاوز دخلها السنوي 100مليار دولار او يزيد فضلاً عن مخزون نفطي هائل يتجاوز 112 مليار برميل كما بينا ، تنعدم فيها كل وسائل العيش الكريم من فقر وبطالة وتردي الخدمات الاساسية من ماء وكهرباء واسكان وخدمات طبية، وتفشي ظواهر الفساد المالي الى سطوة ونفوذ العائلات السياسية التي تسيطر على اغلب واردات الدولة سواء على مستوى الحكومات المحلية او الادارة المركزية ناهيك عن عمليات القتل المنظم وتهديد السلم الاهلي. إن تعميم النموذج العراقي الناجح في مشروع التفكيك يمكن ان تمثله قوى التغيير الحالية في المنطقة التي تحكمت الولايات المتحدة في الغاطس مما يحصل اليوم فيها من مقاومة مسلحة للانظمة القائمة، اذ تتسلح تلك المقاومة بالحقوق العامة[ÐÔ].

وهي حقوق يراد لها التحقق بقوة السلاح وتلك سابقة دولية خطيرة لا تقيم وزناً لشرعية النظم القائمة كما انها تسمح للمجتمع الدولي ممثلاً بالامم المتحدة ومجلس الامن بفرض عقوبات

والسماح باستخدام القوة المسلحة لتغيير النظم القائمة بطريقة انتقائية، وهذه الظاهرة الخطيرة ستفضي الى خلق نظم صراعية هشة ومشاكل داخلية خطيرة. والى صراع اهلي تديمه وتغذيه عصبيات دينية واثنية وهذه الحالة ستتخفى ورا ءها ايديولوجيات فرعية تتسلح بالديمقراطية والليبرالية سبيلاً لتفتيت المجتمع، ولهذا يعد العراق بوابة للتغيير في الشرق الاوسط ونموذجا فذا في الفوضى التي اسمتها كوندليزا رايس (الخلاقة) التي اوجدت وضعا شاذاًعلى مستوى ادارة الدولة وعلى مستوى التنمية المستدامة.

ان ابسط ملامح التغيير المتمثلة في نظرية الفوضى الخلاقة هو شل القوى الامنية في كبح جماح الفوضى العارمة في بعض الدول العربية، واطلاق يدها في البعض الآخر فضلاً عن استبعاد وتغييب قوى التغيير في دول ثالثة، وهذه الانتقائية نامة عن تراتيبية فوقية وليست عن استبدادية نظمية وضرورات اجتماعية انسانية، والا ما الذي يستبعد قوى التغيير في المملكة العربية السعودية او ايران من التحرك صوب تغيير ابشع النظم الديكتاتورية في المنطقة .

وما الذي جعل مجلس الامن يصدر القرار 1973للسماح لحلف الاطلسي باستعمال القوة ضد النظام الليبي في حين يستبعد استهداف نظم اخرى تعاملت بالطريقة نفسها مع شعوبها؟. اليست هي تجسيداً لمؤتمر باريس في احتواء النظم غير المرغوب في ابقائها في المنطقة و ها هو حاصل اليوم يجسد ذلك بوضوح تام؟.

الخاتمة والتوصيات :-

بدأت استراتيجية الاحتواء الامريكية في الشرق الاوسط بُعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، عندما تفتقت ذهنية الاستراتيجي الامريكي جورج كينان عن تلك الاستراتيجية، التي كانت تستهدف الاتحاد السوفيتي وتسترشد بالتحولات الحاصلة في البيئة الدولية التنافسية بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي حينذاك، ولكنها شملت ايضاً المناطق الطرفية ومن ضمنها الشرق الاوسط بهدف ربطها بعجلة المركز الرأسمالي الامريكي .

ورغم ان سياسة الاحتواء قد اصطدمت بالتحولات الثورية في مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم الا انها استطاعت ان تطيح بتلك التطورات وتمكنت من خلال استراتيجية الاحتواء ان تقوض اركان النظام الثوري في العراق الذي نشأ في تموز من العام 1958م، ومن ثم

تمكنت من احتواء النظام في مصر بعد الزيارة المفاجئة للرئيس المصري الاسبق انور السادات الى القدس في تشرين الثاني 1977م .

واذا كانت سياسة الاحتواء السابقة قد اعتمدت على العمل من خارج المنطقة ونجحت الى حد كبير ،الا انها اليوم قد اعتمدت التحول الى مرحلة العمل من داخل المنطقة وبخطين متقاطعين ، الاول هو محاولة الاعتماد على تغيير الانظمة بالقوة العسكرية المباشرة ،وهو ما حصل في افغانستان والعراق،الا ان هذا الاسلوب اثبت عجزه وعدم نجاعته في تحقيق مطالب الاستراتيجية الامريكية ، اما الخط الثاني فهو الاعتماد على العناصرالمحلية لتحقيق اهداف الاحتواء، اذ ان هذا التحول سيعفي الولايات المتحدة الامريكية من مشكلة الفشل في تحقيق الاهداف بالقوة العسكرية ، وتكرار تشويه صورتها المرفوضة عالميا كقوة تفرض ارادتها على الآخرين بدواعي التصدي للارهاب الدولي وعلى قاعدة المحاور الدولية ومن ليس معنا فهو ضدنا، بل على العكس من ذلك ستغدو الولايات المتحدة الأمريكية في الظاهر ظهيرا دوليا متميزا في دعم تطلع شعوب المنطقة الى الحرية والديموقراطية، ولكنها في الواقع ستمارس سياسة الاحتواء لمجمل التحولات الحاصلة للنظم الجديدة وستدخل دول المنطقة في دوامة من الصراع بما ينسجم مرة اخرى مع استخدام ليس القوة الصلبة المباشرة بل القوة الناعمة ايضاً.

الصورة الجديدة التي تتطلع الولايات المتحدة الأمريكية الى الظهور بها في المنطقة هي صورة المحرر ولكن ليس على غرار ادلجة تحرير العراق عسكرياً، وانما استبدال صورتها السلبية السابقة بصورة جديدة قائمة على ثلاثية التحرير من (الداخل – بقوى الداخل– المدعوم من الخارج).

ويلاحظ أن الجميع في المنطقة الآن يسعى الى ايجاد موقف أمريكي داعم له في عملية التغيير، وهكذا تتحول الولايات المتحدة من دولة تفرض ارادتها على الغير بالقوة المسلحة ،وتنتهك حقوق الانسان وحرياته، الى دولة ترعى تلك الحقوق وتساهم في خلق نظم سياسية جديدة تكتسب شرعيتها من الجماهير وليس من قوى خارجية فوقية، وبكلف اقتصادية متدنية ،يتحول في هذه النظم الولاء ليس بموجب القواعد الاخلاقية المعروفة كالولاء للوطن او الامة، وانما للقوى الداعمة للتغيير،وهي بكل تاكيد واشنطن ودول الاطلسي ومن خلفهما في النهاية اسرائيل.

الاحتواء الآن يتبنى رؤية جديدة او فكرة ثاقبة للمفكر الامريكي جوزيف ناي في استبدال القوه الصلبة بالقوة الناعمة، وهو ما يحصل الآن، وربما في القادم من الايام لتغيير ما تبقى من النظم العربية سواء نظم الاعتدال او التطرف بالوصف الامريكي، على قاعدة الاحتواء بقوى الداخل، وربما لن يكون العراق بمنأى عن تلك التغييرات اذا ما استمرت الازمات الداخلية والاقليمية متلاحقة ومستمرة، لا سيما وان الهدف الاستراتيجي لاحتلال العراق لن تفصح عنه الولايات المتحدة حتى الآن ،ومن هنا ينبغي للساسة العراقي ين في هذه المرحلة ،تدارك ان سياسة الاحتواء الامريكية التي طالت بلادهم لأكثر من نصف قرن، سوف لن تتوقف او تنتهي بديمقراطية عرجاء وفرها دستور مهلهل، وان لا يركنوا الى الطمأنة الزائفة بان نظامهم الحالي بعيد او بمنأى عن رياح التغيير القادمة، وان يضعوا التجربتين المصرية والتونسية او سواهما من التجارب التي خدمت مصالح القوى الامبريالية عقوداً نصب اعينهم، في التعامل مع المتغيرات الداخلية والاقليمية وكذلك الدولية .

The American strategy of containing Iraq

Assistant professor:
Hussein Hafidh

Abstract

The strategy of containing Iraq has been started since 1958 till now, but the form of containment has been changed from double containment in 1980 s and 1990 s to another one with new contents that are stemmed from the idea of subjugation and occupation.

The occupation of Iraq in 2003 is a full implementation of the outputs of the occupation. Even after U.S. troops' withdrawal from Iraq at the end of 2011, Iraq is still undergoing

advanced stages of the occupation. It is likely that this policy will continue for a long time.

(*) رئيس قسم الدراسات الاوروبية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.: Hussein @yahoo.com hafidh

[1] سوسن العساف، استراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للابحاث والنشر، ط1، بيروت، نيسان ابريل، 2008م، ص24.

[2] محمد عبد العزيز ربيع،صنع السياسة الامريكية والعرب ،عمان ،منشورات دار الكرمل، 1990 ط1 ،2010م،ص 56.

[3] حسين حافظ ،بوش ونظرية قلب الارض ،جريدة الخليج ، رأي ودراسات ،ابو ظبي ،الامارات العربية المتحدة ، العدد 3409 المنشور في 11-6-2008 .

[4] توماس شلنج،استراتيجية الصراع، مركز الخليج للدراسات ،الدارالعربية للعلوم ناشرون،الدوحة ،بيروت ،ط1 2010م ص11.

[5] نقلاً عن ،جيف سيمون،عراق المستقبل، السياسةالامريكيةفي اعادة تشكيل الشرق الاوسط،ترجمة سعيد العظم دار الساقي،ط1،بيروت لبنان،، 2004ص324.

[6] سرمد العبيدي ،العراق بوابة التغيير في الشرق الاوسط ،سلسلة دراسات ستراتيجية ،العدد 119السنة 2011م ،جامعة بغداد ،مركز الدراسات الدولية ، العراق، بغداد ،ص41.

[7] محمد مراد،السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي ، دار المنهل اللبناني ،بيروت ، لبنان ،ط1 2009 ص286.

[8] حسين حافظ ، الغاطس في العلاقات الايرانية الامريكية ،سلسلة اوراق دولية ،مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد ،العدد 132، السنة 2008م ص8.

[9] سرمد العبيدي ،رؤوية استراتيجية للامن في الشرق الاوسط ،مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية، العراق بغداد ،العدد35، 2005،ص93.

[10] حسين حافظ ، المصدر السابق نفسه.

[11] The united state in the middle east: interests and obstacles: Bloomingt on; in: Indiana university press,1982,p17.

[12] انظر، جوزيف ستيغلتز وليندا بيلمز،حرب الثلاثةتريليون دولار ،الكلفة الحقيقية لحرب العراق ،دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1 2009.

[13] يوسف هيكل ،فلسطين قبل وبعد ،دار العلم للملايين،بيروت،لبنان، 1971م ، ط1 ص470.

[14] ناقشت لجنة الدفاع والأمن في الكونجرس الأميركي سنة 1975 خطة احتلال نفط الخليج في وثيقة بعنوان :آبار النفط كأهداف عسكرية oil fields as military targets

[15] محمد حسنين هيكل،حرب الخليج اوهام القوة والنصر،القاهرة، مركزالاهرام للترجمة والنشر،ط 1 ،1993،ص98.

[1] جيف سيمون،عراق المستقبل، مصدر سبق ذكره ،ص331.
[2] المصدر نفسه ص331.
[3] المصدر نفسه ص331.
[4] المصدر نفسه ص331.
[5] جيف سيمون ،المصدر السابق نفسه،ص332.
[6] جيف سيمون ،المصدر السابق نفسه،ص332.
[7] انظر المقال المعنون التقسيم السري لايرون ستلزر المنشور في التايمز اللندنية 3تشرين الثاني 2002.
[8] غيلين فورد وبيتر غامبل –(حكم القراصنة)مورننغ ستار لندن 20 كانون الاول ديسمبر 2002.
[9] جيف سيمون، مصدر سبق ذكره، ص324.
[10] ايروين ستلزر-الصاندي تايمز المصدر السابق نفسه.
[11] سرمد العبيدي مصدر سبق ذكره، ص35.
[12] النفط والحرب الأنكلو-أمريكية على العراق،كراسات استراتيجية،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،السنة الرابعة عشر،العدد137،آذار، 2004،ص-ص7-20.
[13] عصام الجلبي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق،في كتاب برنامج لمستقبل العراق بعد الاحتلال، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان ،2005،ص124.
[14] سرمد العبيدي مصدر سبق ذكره، ص34.
[15] أمينة الرواجفة ، إستراتيجية أمريكية لخطط التمدد في المنطقة، المسار 22-4-2004.
[16] انظر:
See Group, Washington national study ,Dc,may2001, energy policy development p.x et chap. 8, p121.
[17] سرمد العبيدي- مصدر سبق ذكره، ص34.
[18] المصدر نفسه ص34.
[19] المصدر نفسه ص35.
[20] المصدر السابق نفسه،ص12.
[21] نعوم تشومسكي الدول الفاشلة –اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية –ترجمة سامي الكعكي –دار الكتاب العربي-بيروت لبنان ط1 2007.
[22] حسين حافظ –نهاية العراق –اعادة قراءة لكتاب جاليبرت –مقال منشور في جريدة الخليج الاماراتية العدد 6929-2008 م.